

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٦٨

الجمعة، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريكين
	ألمانيا	السيدة غوبل
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليبرغ
	بولندا	السيد ليفتسكي
	بيرو	السيد أوغاري
	الجمهورية الدومينيكية	السيد فيايو
	جنوب أفريقيا	السيدة موغاشوا
	الصين	السيد جانغ ديانين
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي - كوليغا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتز

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/454)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1919979 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/454)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/532، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/454، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بلجيكا، الصين، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، غينيا الاستوائية، فرنسا، ألمانيا، إندونيسيا، الكويت، بيرو، بولندا، الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا بالتصويت بالإجماع على القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في إطار نطاقها الحالي لمدة سنة واحدة. وأرحب بحضور سفير مالي بين ظهرانينا اليوم.

إن القرار الذي اتخذناه للتو يوجه رسالة قوية بشأن الحاجة الماسة إلى إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتحدد خمسة تدابير محددة يمكن تحقيقها يود المجلس أن يراها تنفذ تنفيذا كاملا في غضون سنة، وسيخضع تنفيذها إلى تقييم أولي في منتصف المدة من جانب الأمين العام في غضون ستة أشهر. وعواقب عدم الوفاء بتلك الأهداف محددة أيضا بوضوح. وسيوافق أولئك الذين يعرقلون تنفيذ الاتفاق فرض جزاءات. وفي هذا الصدد، بدأت للتو إجراءات تسمية فيما يتعلق بخمسة أفراد مسؤولين عن وضع عراقيل، بعد الفشل في تحقيق الأهداف ذات الأولوية التي حددها المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في إطار الولاية السابقة لبعثة للأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد قرر المجلس أيضا أن أي شخص يدرج على قائمة الجزاءات الخاصة بمالي لن يتمتع عمليا بأي دعم من البعثة أو الأمم المتحدة.

ويخلص القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) أيضا إلى استنتاجات من تدهور الوضع في وسط مالي. ويدعو السلطات المالية لأن تضع على الفور استراتيجية شاملة لإنهاء العنف وضمان عودة الدولة. ويشجع البعثة المتكاملة على أن تعزز عملها في تلك المنطقة، التي أصبحت الآن الأولوية الاستراتيجية الثانية. وبدون التشكيك في أولية دعم تنفيذ اتفاق السلام في الشمال، يطلب القرار إلى البعثة كفالة تخصيص الموارد الكافية لولايتها في وسط البلد، للاستفادة من الجهود التي بذلت في الأشهر الأخيرة، ولا سيما من خلال وضع خطة طوارئ لمنطقة موبتي وإنشاء موقع مخصص. ويطلب القرار أيضا إلى الأمين العام أن يجري

للأمين العام (S/2019/454) التي تتيح لها مواصلة زيادة كفاءة البعثة وفعاليتها. ويرحب بالتدابير التي اتخذت في الأشهر الأخيرة لتعزيز وضع البعثة المتكاملة، ويشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز أمن موظفيها.

وأود أن أؤكد مجدداً على دعمنا الثابت للدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لصالح السلام والأمن في مالي. ويذكر القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) بأهمية احترام مالي لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي. وتلك خطوة أساسية للغاية على الطريق المؤدي إلى تحقيق الاستقرار الدائم في مالي. وأود أيضاً أن أذكر أننا مقتنعون بأنه في منطقة الساحل أكثر من أي مكان آخر من المهم لإجراءات الأمم المتحدة والحكومات المحلية أن تأخذ بعين الاعتبار على نحو تام أثر تغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى على الأمن. ويذكر القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) بذلك، لكننا نود أن نواصل العمل مع شركائنا بهدف القيام بما هو أكثر من ذلك لوضع خطة للمناخ والأمن داخل المجلس.

وأختتم بياني بأن أشكر بحرارة جميع أعضاء مجلس الأمن على الروح المفتحة والبناءة التي أبدوها طوال هذه المفاوضات. فالوحدة التي يتسم بها المجلس تقليدياً بشأن ملف مالي تشكل ميزة رئيسية، تتيح لنا مواصلة القيام بدور حاسم في تعزيز السلام والأمن في ذلك البلد. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على ذلك والاستفادة إلى أقصى حد منها. ذلك هو المنطق الذي يقوم عليه القرار الذي اتخذناه اليوم.

وبما أن هذه آخر مرة أشارك في جلسة لمجلس الأمن، أود أن أعرب عن امتناني لكل عضو من أعضاء المجلس على الشراكة والصداقة التي أقمناها وطورناها على مدى السنوات القليلة الماضية. وأود أيضاً أن أهنئ بإخلاص فريقتي الذي يجلس خلفي، الذين هم فخر للخدمة العامة ويشرفون فرنسا عظيم الشرف.

تقييماً في غضون ستة أشهر لقدرة البعثة على تنفيذ جميع المهام المكلفة بها بموجب القرار في إطار تشكيلتها الحالية، مع إمكانية أن تقدم توصيات في هذا الصدد.

ويحدد القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) أيضاً رؤية واضحة لمستقبل البعثة من خلال النص على أن استراتيجية انسحابها تستند إلى إعادة نشر القوات المسلحة المالية في جميع أنحاء إقليم مالي فضلاً عن تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على نحو كامل، دون المساس بأي حال من الأحوال بالجهود المتضافرة التي بذلت حتى الآن لتحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يواصل مجلس الأمن تعزيز الشراكات فيما بين مختلف الكيانات الأمنية المنتشرة في الميدان بما يتماشى مع ولاية كل منها. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، إن القرار يوسع نطاق المحيط الجغرافي للدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار الاتفاق التقني، على أن يقدم أي دعم خارج حدود مالي بمعرفة طرف ثالث وأن هناك التزاماً من المجلس بإعادة النظر في الحكم الذي وضعه القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) في غضون عام. وعلى جميع الجهات الفاعلة المعنية إظهار أن هذا أمر مفيد في الأشهر المقبلة. ويدعو المجلس أيضاً الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى تعزيز تنسيق إجراءاتهما دعماً لإصلاح القطاع الأمني واستعادة وجود الدولة في وسط البلد، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال التوقيع على اتفاقات تقنية جديدة بين البعثة المتكاملة والبعثات الأوروبية.

وأخيراً، فإنه يشجع جميع الكيانات الأمنية المنتشرة في الميدان على كفالة أن تكون إجراءاتها تكميلية، من خلال التشاور المنتظم في إطار هيئة التنسيق الوطنية. ووفقاً للتوصيات المقدمة في سياق العمل من أجل حفظ السلام، يمنح القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) البعثة المتكاملة ولاية واضحة وعملية وموجزة. ويدعم تنفيذ خيارات التكيف الواردة في آخر تقرير

لاتفاق السلام، وهو أمر أساسي من أجل تحقيق رؤيتها السياسية والاقتصادية والإنمائية ويصب في مصلحة الشعب المالي.

ومن المزعج أن نلاحظ أن المسائل المتعلقة باستراتيجية الانتقال والانسحاب للبعثة المتكاملة قد أثّرت بالفعل على الرغم من أن الحالة في مالي لا تزال غير مستقرة. ونعتقد أن المناقشات المتعلقة بآليات الانتقال وولايات عمليات حفظ السلام يجب أن تستند إلى تقييم دقيق وواقعي للظروف السياسية والأمنية في الميدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم النظر في إجراء هذه المناقشات إلا عندما تكون الظروف على أرض الواقع قد تحسّنت تحسناً كبيراً. وقد أعدنا التأكيد مجدداً على أننا نؤيد تقديم بعثة الأمم المتحدة الدعم إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرحّب بحقيقة أن المسألة ما زالت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ومن حيث المبدأ، نرى أن الجزاءات يمكن أن تُعتمد بوصفها أدوات مفيدة للمساهمة البناءة في عملية سياسية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويساورنا القلق إزاء النهج الذي قد يستخدم الجزاءات ويمكن أن تترتب عليها عواقب غير مقصودة على العمليات السياسية. ولذلك نود أن نوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الحاجة إلى مراعاة الأصول القانونية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، ونشدد على أهمية إتاحة الوقت الكافي لأعضاء المجلس للتداول بشأن المسائل المعروضة عليهم.

وفي الختام، تشجّع غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا وكوت ديفوار جميع الجهات المعنية في مالي، ولا سيما النساء، على المشاركة بشكل كامل وشامل في العملية السياسية من أجل وضع حد للأزمة في مالي. وما زلنا على اقتناع راسخ بالحاجة إلى اتباع نهج شامل ويا مساك زمام الأمور بقوة على الصعيد الوطني بحيث يمكن للعملية السياسية تحقيق إمكاناتها وجلب فوائد السلام الدائم والأمن والاستقرار لشعب مالي الشقيق.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بعد اتخاذ القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لفترة ١٢ شهراً حتى حزيران/يونيه ٢٠٢٠، أود أن أدلي بهذا البيان شرحاً لتصويت الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، وهم غينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا وكوت ديفوار.

لقد صوتنا مؤيدين لتحديد ولاية البعثة المتكاملة لصالح السلام والأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل. ونحن نرى أن استمرار وجود البعثة في مالي أمر أساسي من أجل استقرار البلد ومنطقة الساحل بأكملها. الحالة في مالي لا تزال تبعث على القلق، والبيئة الأمنية هشّة. ويشكل استمرار التهديدات غير المتناظرة مصدراً للقلق الشديد ويفاقم التحديات الإنسانية الراهنة.

وفي آخر إحاطة قدمها إلى المجلس، أخبرنا السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام في مالي (انظر S/PV.8547)، عن الإنجازات التي حققتها حكومة مالي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونحن نسلم بأن العملية السياسية الجارية التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح وأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل كل جهد ممكن من أجل تقديم الدعم الكامل لهذه العملية، بما في ذلك من خلال إجراء حوار سياسي شامل للجميع لمعالجة المسائل المتعلقة بمراجعة الدستور والتأكيد على التزام الأطراف الموقعة بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونذكر أيضاً أنه يجب على الأطراف في مالي أن تفعل المزيد لإحراز تقدم في مجالات هامة أخرى من اتفاق السلام، بما في ذلك إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، وتحقيق اللامركزية وإنشاء منطقة التنمية الاقتصادية الشمالية. ومع تحديد هذه الولاية، فإننا نشجّع السلطات المالية على مضاعفة جهودها، بدعم من البعثة، من أجل التنفيذ الكامل

نفضل الإبقاء على بعض الإشارات إلى ضمان مشاركة مجدية ومنصفة للمرأة، على النحو المحدد في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). وبالمثل، نأسف لأنه لم يتسن إدراج التأثير السليبي لتغير المناخ الذي لا يمكن إنكاره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مالي في منطوق القرار. ونعتبر هذه فرصة ضائعة لإيلاء اهتمام خاص لواحد من التحديات الرئيسية التي تواجه مالي في ميدان التنمية والسلام المستدام. وإننا مقتنعون بأن هذا التجديد لمدة سنة واحدة لولاية البعثة المتكاملة يهيئ فرصة للتنفيذ الكامل للاتفاق، ويمثل خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل تحقيق الاستقرار والسلام في مالي اللذين طال السعي إليهما.

وأخيراً، لا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة لنودّع رسمياً الممثل الدائم لفرنسا. ونسلم بقيمة العمل الذي قام به ونقدّر التزامه وتفانيه اللذين لا يمكن إنكارهما. ونشكره على خدمته الملهمة.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): من اللطيف جداً أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون جلسة اليوم، وأشكر زملاءنا الفرنسيين على عملهم بشأن القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). ولا بد لي أيضاً من أن أودّع السفير دولتر وأشكره على قيادته في مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن امتناني على صداقته لي شخصياً، وكذلك الصداقة بين بعثتي بلدينا، التي أعلم أنها ستظل قوية في جميع الظروف.

لقد استمع المجلس إلى روايات مروّعة عن العنف القبلي الذي وقع في وسط مالي في الأشهر الأخيرة، ومن ضمن ذلك مذبحه وقع ضحيتها ١٦٠ شخصاً خلال زيارة المجلس إلى مالي في آذار/مارس. إن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للأسباب الجذرية للعنف في وسط مالي أمر ضروري لإنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة البشرية. وهذا مهم أيضاً للاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقاً.

وفيما يستعدّ السفير فرانسوا دولتر لمغادرة منصبه كممثل دائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، أود أن أشيد به، باسم الممثلين الدائمين للدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في المجلس، بوصفه دبلوماسياً ماهراً ومفاوضاً موهوباً. فقد تمكّن من تحقيق روح التوافق، في بعض من لحظات المجلس الأكثر حساسية، من أجل إيجاد حلول قائمة على توافق الآراء للتحديات المعقدة التي نواجهها في كثير من الأحيان. ونتمنى له التوفيق في دوره الجديد ونأمل أن تلتقي دروبنا مرة أخرى، في مننديات أخرى، فيما نواصل العمل معاً من أجل بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم.

السيد فيايو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نهنئ فرنسا على العمل الممتاز والجهود المبذولة في صياغة مشروع القرار والبحث عن نقاط التلاقي بين الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق الآراء الذي أفضى بنا إلى اتخاذ القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) اليوم.

لقد صوتت الجمهورية الدومينيكية تأييداً لهذا القرار لأننا ندرك الحالة الأمنية المثيرة للقلق السائدة في مالي. ومن الضروري أن تستمر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في دعم شعب مالي لتوطيد المكاسب السياسية التي تحققت من خلال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ونفهم أن هذا القرار يُنشئ توازناً مُرضياً بين التحديات القائمة في البلد، ولا سيما في الوسط والشمال. وبغية مواجهة هذه التحديات، يجب على الأطراف المالية والبعثة المتكاملة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى أن تنهض بتنفيذ تدابير ملموسة محددة بوضوح.

وقد شهدنا انخفاضاً في تمثيل المرأة في المؤسسات التي تدعم تنفيذ الاتفاق في مالي. وعلى الرغم من التوازن الذي أقيم في هذا القرار ووجود بعض الفقرات المكرّسة لمسألة المرأة، كنا

ثانياً، نؤيد أن للبعثة المتكاملة الآن مجموعة واضحة من المهام من أجل دعم حكومة مالي في مواجهة الأزمة الواقعة في وسط مالي.

ثالثاً، نرحب بحقيقة الإقرار بالحاجة إلى الدعم التشغيلي الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

رابعاً، لقد أوضحنا تماماً طوال المفاوضات ضرورة الإشارة صراحة في القرار إلى الآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار والأمن في مالي. فهي تحديات رئيسية يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها بشكل جماعي وعلى وجه السرعة.

وفي الختام، أود أن أشكر الوفد الفرنسي على دوره القيادي في المفاوضات. وباسم ألمانيا، أود أن أشكر السفير دولتر على التعاون الممتاز بين بلدينا، كما يتضح من رئاستنا المزدوجة خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، وأتمنى للسفير كل التوفيق.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية):
ترحب بلجيكا باتخاذ القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ويعكس بصورة أفضل التحديين الرئيسيين أمام تحقيق الاستقرار في مالي، وهما بطء تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والحالة في المنطقة الوسطى من البلد.

وتولي بلجيكا أهمية كبيرة للبعثة المتكاملة، على النحو الذي يتجلي في كون البعثة لا تزال تمثل الالتزام الرئيسي للجيش البلجيكي من بين جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وترحب بلجيكا بكون القرار ينص على أن المسؤولية عن تحقيق الاستقرار في البلد تقع بالدرجة الأولى على عاتق الماليين أنفسهم.

كما تتقدم بلجيكا أيضاً بالشكر إلى جميع الأعضاء على استجابتهم لنداء البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة

وستسمح الولاية المتفق عليها اليوم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتقديم دعم حاسم لاستراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في وسط مالي، ولكن في حين أن للبعثة دوراً توديه، فإن أية جهود تُبدل في وسط مالي ينبغي أن يكون زمامها بيد الماليين، وأن تبذل بقيادة سياسية وشاملة حقاً، بما في ذلك مشاركة المرأة والمجتمع المدني.

ومن الصواب أن يظل الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبعثة مركزاً على دعم اتفاق السلام. فقد مرّت ست سنوات منذ أن اتخذ المجلس القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، الذي أنشأ البعثة، وأربع سنوات منذ أن وقعت الأطراف اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ومرّ أكثر من عام منذ أن التزمت الأطراف بخريطة طريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية.

ومع ذلك لا تزال الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية تعجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه شعبها، فيما يواصل حفظة السلام الشجعان والمدنيون المليون الأبرياء خسارة أرواحهم. ومرة أخرى، نحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها لبلوغ النقاط المرجعية المحددة في هذا القرار. فجميع الماليين يستحقون أن يعيشوا حياة خالية من الخوف وانعدام الأمن وأن يجنوا فوائد السلام الدائم.

السيدة غوبل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب ألمانيا باعتماد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لفترة سنة أخرى. وأود أن أسلط الضوء على أربعة من جوانب القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا.

أولاً، ترحب ألمانيا بكون الأولوية الاستراتيجية الرئيسية للبعثة المتكاملة لا تزال دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

وقد صوتت بيرو تأييدا للقرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، إذ أننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن نواصل دعم مالي في جهودها الرامية إلى تأكيد سلطة الدولة، وحماية المدنيين، وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

ونود أن نشكر فرنسا على الجهود التي اضطلعت بها خلال المناقشات المتعلقة بتحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من أجل تحقيق التوافق في الآراء بين جميع أعضاء المجلس، واضحة في الاعتبار أهمية هذه العملية من عمليات حفظ السلام. ونرحب خصوصا بأن هذا القرار يضع معايير واضحة ومحددة من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي نؤكد مجددا أنه يجب أن يظل أولوية لشعب وحكومة مالي. ونؤكد أيضا أن القرار يشمل ولاية أنسب للبعثة المتكاملة، الأمر الذي يمكن أن يساعدها في معالجة الحالة المساوية في وسط البلد. ومرة أخرى، نشدد على أهمية مواصلة أعضاء المجلس العمل معا لتزويد البعثة بالأدوات اللازمة، لأن وجودها في الميدان ضروري لتحقيق الاستقرار في مالي.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب للسفير فرانسوا دولاتر، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، عن أطيب تمنياتنا له بالنجاح في المهام الرفيعة المستوى التي عهدت بها حكومة بلده إليه، والتي سيضطلع بها قريبا. ونحن على ثقة بأن إسهامه الممتاز في الدور الجديد الذي سيضطلع به سيكون قيما كالدور الذي اضطلع به في المجلس، حيث عمل بفعالية خلال تلك الفترة على معالجة المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، مثل صون السلم والأمن الدوليين. وأتقدم له بالتهنئة الحارة، وأعرب له عن صداقة وفد بيرو.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر أعضاء مجلس

الساحل لتيسير الدعم الذي تقدّمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. إن تقييم تلك الآلية في غضون ١٢ شهرا هو أيضا موضع ترحيب.

ومع ذلك، تعرب بلجيكا عن الأسف لأن القرار لا يعترف، بما فيه الكفاية، بالأثر السلبي لتغير المناخ على الحالة الأمنية. إن الدليل واضح على أن تغير المناخ عاملٌ يضعف المخاطر في مالي ومنطقة الساحل. وأدعو مالي والأمم المتحدة إلى أخذ تغير المناخ والتغيرات البيئية الأخرى في الاعتبار في أنشطتهما وبرامجهما واستراتيجياتهما.

وأخيرا، تهني بلجيكا فرنسا على استعدادها لإيجاز الولاية وتوضيحها.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات شكر للسفير دولاتر. فلا بد لي أن أقول إنني انبهرت باكتساح فريقي لمقاعد المجلس. إن وجود الفريق الفرنسي ليس إشادة بدبلوماسية السيد دولاتر الاستثنائية فحسب، بل يدل أيضا على الطريقة الممتازة التي مثل بها بلده خلال السنوات الخمس الماضية في نيويورك. وأود أن أشكره شخصيا، وباسم بعثة وحكومة بلدي، ومن أعماق قلبي، على التزامه وصداقته وتعاونه. لقد كان مصدر إلهام لنا جميعا، ليس فقط بعقليته، النقدية، وبلاغته، بل وأقول بلطفه، وأيضا من خلال نهجه الإنساني والنزيه. وأتمنى له كل النجاح في قيادة وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في وزارة الخارجية. وأرجو منه أن يعود لرؤيتنا في القريب العاجل خلال الأسبوع الرفيع المستوى. وأشكره جزيل الشكر.

السيد أوغاريبي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئ الرئاسة الكويتية على عملها الممتاز والتشاركي في توجيه الجهود التي يبذلها مجلس الأمن خلال هذا الشهر الحافل على وجه الخصوص، الأمر الذي يتجلى في عدد القرارات التي اتخذت.

ثانيا، توضح هذه الولاية مرة أخرى أن التركيز الرئيسي للبعثة هو دعم تنفيذ اتفاق السلام، مثلما فعلت خلال السنوات الأربع الماضية. وقد أشارت الولايات المتحدة باستمرار إلى شعورنا العميق بخيبة الأمل لعدم إحراز الأطراف أي تقدم بشأن ذلك الاتفاق. إن هذا القرار يتضمن معايير جديدة محددة وقابلة للقياس تركز في المقام الأول على الركائز السياسية والأمنية للاتفاق. ونحن نتوقع من الأطراف إحراز تقدم كبير بشأن تلك النقاط المرجعية، ونتوقع أن تفعل ذلك في القريب العاجل.

ولتعزيز هذا التوقع توشك لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، أن تحدد عددا أكبر من الأفراد في إطار نظام القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧). ورسالة هذا التحديد التي جاءت في أوانها توضح لجميع الأطراف أن المجلس سوف يحاسب المسؤولين عن عرقلة التقدم في الاتفاق لتمهيد السبيل أمام القادة الذين سيعملون معا من أجل تحقيق أهداف الاتفاق وهي: تقاسم السلطة من خلال الإصلاح المؤسسي، وإعادة تحديد الدوائر الانتخابية وإجراء المزيد من الانتخابات.

إن هذا ليس تجديدا عاديا للولاية، لأن البعثة ليست بعثة عادية لحفظ السلام. فمنذ إنشاء البعثة، في عام ٢٠١٣، وهي تعمل في بيئة صعبة وخطيرة وغير متناسبة. إنها بعثة لحفظ السلام في بيئة مكافحة الإرهاب. إن حفظة السلام التابعين للبعثة يتعرضون للهجمات بشكل مستمر ومتعمد من قبل المتطرفين الذين يمارسون العنف دون هوادة، ويتنقلون، وهم أذكياء ومنظمون.

وإذ تأخذ هذه الولاية في اعتبارها تلك التحديات الفريدة والفتاكة، فإنها تركز اهتمامها بشكل أنسب على قوات البعثة المتكاملة، التي تشكل أكثر من ٨٠ في المائة من البعثة والحصة الرئيسية من ميزانيتها. وتدعو الولاية إلى تحسين أداء القوات وأفراد الشرطة، وزيادة السيطرة والمرونة للممثل الخاص للأمين

الأمن على التفاوض التعاوني، ونعرب عن امتناننا للجهود غير العادية لفرنسا في إعداد القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) وإجراء المفاوضات. وأود أيضا أن أنضم إلى زملائي اليوم في توديع السفير دولتر، والإعراب عن امتناننا له. لقد خدم فرنسا بشرف سواء في نيويورك أو في واشنطن العاصمة، كما أن الخدمات التي قدمها إلى هذا الجهاز كانت بالغة الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تعزيز الحرية والمساواة في جميع أنحاء العالم. إننا سنفتقده حقا، ونتمنى له كل التوفيق.

وبعد انقضاء سنة أخرى من عدم كفاية التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام ٢٠١٥ في مالي، المتفق عليه في الجزائر العاصمة، وتفاقم حالة انعدام الأمن في وسط مالي، لا يمكننا أن نقبل الوضع الراهن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. لقد كنا بحاجة إلى إرساء الولاية الصحيحة للتصدي لتصاعد العنف ومساءلة الأطراف الموقعة. إن القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) سيساعد على إنجاز كل منهما.

أولا، لقد اتخذنا القرار الهام بوضع استراتيجية ثانية ذات أولوية للبعثة المتكاملة تركز على وسط مالي، أخطر منطقة في البلد. إن عدد الهجمات، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وعدد المدنيين الذين قتلوا قد وصل إلى مستوى لم يسبق له مثيل في مالي منذ عام ٢٠١٢. وتُظهر هذه الأولوية الاستراتيجية الثانية لشعب مالي أن البعثة المتكاملة التي تضم أكثر من ١٦٠٠٠ موظفا، وتزيد ميزانيتها على بليون دولار في السنة، ستحدد أولويات الدعم المقدم إلى الجهود التي تبذلها حكومة مالي من أجل تحسين حماية المدنيين، واحترام حقوق الإنسان، وإعادة تثبيت وجود الدولة البناءة التي تحترم الحقوق في وسط البلد. إن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة الأمن، والفرص، والحصول على الخدمات هناك، وعليها أن تتصرف وفقا لذلك.

اختارت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي، فإننا نتوقع أن يُحترم قرارنا بعدم الانضمام إلى المحكمة وعدم إخضاع مواطنينا للولاية القضائية للمحكمة.

وأخيراً، أعرب المجلس عن تأييده في القرار لإيصال المواد الاستهلاكية المنقذة للحياة إلى وحدات القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي تعمل خارج مالي عن طريق آلية الدعم التي تُرد تكاليفها والمفصلة أصلاً في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، ثم في الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. لقد شهدنا استخدام طفيف لهذا الخيار داخل مالي نفسها، ونتطلع إلى تقييم الأمين العام في حزيران/يونيه القادم لكي نقرر فيما إذا كنا سنواصل العمل بهذه.

في ذلك الصدد، أصبح خطر الإرهاب حقيقة واقعة في جميع أنحاء غرب أفريقيا، وليس في منطقة الساحل فحسب، وينبغي للمجلس أن يستعرض المشكلة استعراضاً شاملاً. لقد حان الوقت لتحويل التقرير القائم بذاته، والإحاطة الإعلامية عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى مناقشة أوسع نطاقاً لتحديات الإرهاب في جميع أنحاء غرب أفريقيا، بما في ذلك الصراع المدمر مع بوكو حرام، والدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا، وتزايد الخطر على البلدان الساحلية. وينبغي لهذه المناقشة الأوسع نطاقاً أن توجه الانتباه إلى أثر النزاع على ملايين الناس في جميع أنحاء المنطقة، وإلى الجهود التي تبذلها جميع القوى الإقليمية لمكافحة الإرهاب. منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨، لم نعقد اجتماعاً مخصصاً لمنطقة حوض بحيرة تشاد، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لم نعقد اجتماعاً مخصصاً للقضايا الأمنية والإنسانية هناك. لقد حان الوقت لدمج هذين الموضوعين في موضوع واحد، بدلاً من التركيز حصراً على المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

العام ولقائد القوة، وتحسين التدريب السابق للنشر للبلدان المساهمة بقوات.

ومن الأهمية بمكان أنها تطلب مستوى من الإبلاغ التفصيلي الذي لم نحصل عليه حتى الآن. فيكلف القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) الممثل الخاص للأمين العام، بإجراء تقييمات نصف سنوية بشأن الأداء والعمليات والتعاون، والأعمال التي تقوم بها البعثة، مع الجهات الفاعلة الأمنية الأخرى في مالي، بالتنسيق مع قائد القوة. ويطلب إلى البعثة أن تعمل مع تلك الجهات الفاعلة الأمنية الأخرى من أجل وضع خطة انتقالية لتنسيق النقل المحتمل للمسؤوليات الأمنية. وتتطلع كثيراً إلى الاستماع إلى تلك الخطط. وتعتزم الولايات المتحدة أن تطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة، القيام شخصياً، بعرضها في العام المقبل.

ونلاحظ أن القرار يتضمن إشارات إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويشير إلى سياسة الولايات المتحدة بشأن المحكمة الجنائية الدولية التي أعلنتها الولايات المتحدة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتؤكد الولايات المتحدة مجدداً، على وجه الخصوص، استمرار اعتراضها القائم على المبادئ، والثابت على أي تأكيد للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على رعايا الدول التي ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، دون إحالة من مجلس الأمن أو موافقة تلك الدولة. ومالي، بوصفها دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، وافقت على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، على النحو المشار إليه في القرار، وأحالت الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن الولايات المتحدة لا تزال رائدة في الكفاح من أجل إنهاء الإفلات من العقاب، وتواصل دعم العدالة والمساءلة عن الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. ونحن نحترم قرارات الدول التي

ولا شك أنه حتى يُكتب له النجاح، فإن تنفيذه يتطلب، شمولية كاملة، لا سيما بالنسبة للمرأة، فضلا عن التزام قوي من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب على الذين يحاولون عرقلة هذه العملية أن يواجهوا العواقب.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، وأيضا لأفراد البعثة المتكاملة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، على التزامها بالعمل في ظروف صعبة وقاسية للغاية.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أشرك الآخرين في الإعراب عن الامتنان الذي استمعنا إليه اليوم، وأن نعرب عن أطيح تمنياتنا لزميلنا فرانسوا دولاتر، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، الذي تشرفنا بالعمل معه طوال السنوات الخمس الماضية. ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد الرفيع المستوى.

أيد الوفد الروسي القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونحن ندعم حفظة السلام المنتشرين في البلد، والذين يقدمون مساهمة كبيرة في ضمان الاستقرار والأمن في مالي. وبالنظر إلى المناقشات التي أجريناها والأحكام الواردة في الوثيقة التي اعتمدها من فورنا، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الأولوية الرئيسية للبعثة لا تزال تتمثل في مساعدة أبناء مالي على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والمبرم في عام ٢٠١٥، وعودة الوجود الكامل للدولة والجيش في جميع أنحاء البلاد. وهذه التدابير شروط أساسية لتطبيع الحالة في البلد ومنع العنف بين المجموعات العرقية في وسط مالي.

نعتقد أن الأدوات المتاحة لدى مجلس الأمن مثل الجزاءات ينبغي أن تُستخدم بقدر كبير من الحذر والتروي، وفي الحالات البالغة الشدة فقط. ونرى أن التدابير التقييدية القائمة الراهنة يجب أن تثبت فعاليتها وأن تخضع لاستعراض مستقل ومنتظم

في الختام، نحبي الجنود والمدنيين والمتعاقدين العاملين في البعثة المتكاملة الذين يخاطرون بحياتهم من أجل مستقبل أكثر إشراقا وأمنا لشعب مالي. إن الولايات المتحدة تُجَلِّ التضحيات التي يقدمونها وأسرههم كل يوم، ونأمل في المقام الأول أن تجد الأطراف المالية في هذا القرار رسالة واضحة وجماعية مفادها أنه يجب عليها القيام بخطوات عاجلة لتنفيذ اتفاق السلام لتهيئة مناخ الاستقرار في مالي وإعطاء فرصة لشعبها.

السيد ليفتسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر السفير دولاتر على مهنيته وهدوئه وقيادته. فهو لا يخدم بلده فحسب، فرنسا، بل يخدم أيضا وبطريقة مثالية الاتحاد الأوروبي وأسرة الأمم المتحدة بأكملها. أعرب أيضا عن تقديرنا العميق للتعاون الممتاز الذي حظينا به مع فرانسوا وفريقه، وآمل أن يسهم في مهمته الجديدة في باريس في تعزيز الروابط القوية تقليديا بين بولندا وفرنسا. وأتمنى له كل النجاح، وأشاطره مشاعر الأمل التي أعرب بأن نراه في وقت قريب جدا في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فرنسا على جهودها في تنسيق المفاوضات. وترحب بولندا باتخاذ القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) بالإجماع، وهو قرار مهم. لقد بعث مجلس الأمن اليوم برسالة تنم عن وحدته في دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد صوتنا لصالح القرار لكي نعرب عن دعمنا الكامل لجهود البعثة المتكاملة، التي لا يزال دورها أساسيا في تعزيز الاستقرار والمصالحة في البلد، على الرغم من الحالة الأمنية المعقدة جدا على أرض الواقع. إن وجود البعثة في شمال مالي ضروري للحفاظ على المكاسب التي تحققت منذ توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

نعتقد، في الوقت نفسه، أن من الضروري تعزيز جهود البعثة في وسط مالي لتيسير استعادة مؤسسات الدولة. وتعتقد بولندا أن دعم تنفيذ الاتفاق يظل أولوية أساسية للبعثة المتكاملة.

الاستقرار في مالي لمدة سنة واحدة. ونشكر فرنسا على جهودها بوصفها مشاركا في الصياغة، ونشكر جميع الوفود الأخرى على الروح البناءة التي تحلت بها في صياغة قرار متوازن وقائم على توافق الآراء.

تتفق إندونيسيا مع الرأي المعرب عنه في آخر تقرير للأمين العام (S/2019/454) ومؤداه أن وجود البعثة المتكاملة في مالي لا يزال أمرا بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، فإن تجديد ولاية البعثة المتكاملة، الذي يشمل تحديد أولويات مهامها، والتنسيق مع الوجودين الأمنيين الآخرين في مالي ومنطقة الساحل، وتقسيم العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، كلها ستمكن من إحراز مزيد من التقدم، والحيلولة دون حدوث أي تدهور في الوضع في مالي. ومن المسلم به أن هناك مجالات كثيرة يلزم فيها إحراز مزيد من التقدم. واليوم اتخذنا قرارا يتضمن مجموعة من التدابير ذات الأولوية، ونأمل أن نرى في الأشهر المقبلة تقدما بشأنها. وكما قلنا في وقت سابق من هذا الشهر خلال الإحاطة الإعلامية عن البعثة المتكاملة (انظر S/PV.8547)، يتعين على جميع الأطراف في مالي أن تحشد الإرادة السياسية لتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعمنا وتقديرنا للبعثة المتكاملة وجميع موظفيها في الاضطلاع بولايتها بصورة جيدة قدر الإمكان في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويجدوننا الأمل في أن يسهم القرار الذي اتخذناه للتو في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في مالي.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أكرر الإعراب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا للوفد الكويتي على رئاسته الفعالة والمثمرة للغاية.

السيد جانغ ديانبن (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تستهل بيانها بتهنئة الكويت على قيادتها الناجحة لعمل مجلس الأمن بصفتها الرئيس الدوري لشهر حزيران/يونيه. وبفضل

من جانب فريق الخبراء. ونأمل أيضا أن تضطلع أجهزة إنفاذ القانون في مالي بدور أنشط في كبح الأفعال غير القانونية التي يرتكبها الأفراد الخاضعون للجزاءات وغيرهم من المفسدين للعملية السياسية.

ونود أن نذكر بأن المسائل العامة المتعلقة بحفظ السلام، التي تؤثر على جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي أن تُناقش في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، بمشاركة البلدان المساهمة بقوات. وتشمل هذه المسائل أيضا استراتيجية الأمانة العامة التي لم تكتمل بعد لتحسين أداء عمليات حفظ السلام، وهو أمر مشار إليه في القرار. ونشعر بالحيرة إزاء المحاولات الرامية إلى دمجها بنشاط في ولاية كل بعثة، حتى قبل عرض مضمونها على الدول الأعضاء. إن الالتفاف على اللجنة الخاصة أمر غير مقبول. وللأسف، فإن حججنا في هذا الصدد، التي أثارها وفود أخرى أيضا أثناء عملية المفاوضات بشأن قرار اليوم، لم تؤخذ في الاعتبار إلا جزئيا. ونعتقد أن الأداة المفيدة لتصويب إساءة استخدام ما يسمون بالمشاركين في الصياغة لدورهم، بوصفهم قيّمين على الملفات، ينبغي أن يكون التصويب في شكل مذكرة رئاسية لمجلس الأمن تهدف إلى التوزيع العادل لتلك المسؤوليات فيما بين جميع الدول الأعضاء في المجلس.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الممثل الدائم لإندونيسيا والوفد الإندونيسي بأسره، أود أولا أن أعثتم هذه الفرصة لأودع السفير فرانسوا دولاتر، وأن أعرب له عن أطيّب التمنيات. لقد ساهم دائما مساهمة بناءة جدا في عمل المجلس، وأضطلع بدور فعال في تعزيز وحدته. ونحن معجبون كثيرا بمهاراته الدبلوماسية المثالية. نتمنى له كل التوفيق، ونقول له: رحلة سعيدة وإلى اللقاء.

ترحب إندونيسيا باتخاذ القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

لقد صوتنا لصالح القرار اليوم لأننا على قناعة تامة بأن الأوضاع في مالي تتطلب بعثة حفظ السلام ذات ولاية قوية وشاملة. كما أننا نشدد على أهمية تمديد ولاية البعثة لمدة عام واحد لضمان استقرار عمل البعثة، ولا سيما في ظل العديد من التحديات التي تواجهها في الجانب السياسي والتحديات المماثلة الأمنية في شمال ووسط مالي.

ونعتقد أن المهام الواردة في القرار الذي قدمته فرنسا اليوم، تعالج الوضع بطريقة أفضل؛ حيث يطالب البعثة بتحقيق أهداف وفقا للولايات الموكلة إليها من قبل مجلس الأمن. الأمر الذي سوف يؤدي بدون شك إلى تحقيق تقدم في المسار السياسي لمعالجة الأوضاع في مالي. كما نرحب بتوسيع ولاية البعثة في وسط مالي، تلك المنطقة التي باتت تعاني من تحديات أمنية صعبة عديدة خلال الفترة الماضية.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة بمناسبة اتخاذ القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، وهو قرار في غاية الأهمية بالنسبة لمالي. وأتقدم بأحر التهاني إلى وفد الكويت، تحت القيادة الممتازة للسفير منصور العتيبي، على الرئاسة الناجحة لمجلس الأمن.

ترحب مالي باتخاذ هذا القرار البالغ الأهمية بالإجماع، وهو القرار الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لمدة سنة إضافية. وأود أن أثنى على قيادة الوفد الفرنسي، القائم على صياغة القرار، وكذلك جميع أعضاء المجلس على إسهاماتهم الإيجابية وعلى روحهم التوفيقية التي أدت إلى هذه النتيجة.

جهود السفير العتيبي وكل موظف في البعثة الكويتية، كان عمل المجلس هذا الشهر منظما وفعالاً للغاية، وهو أمر تقدره الصين. وبالنيابة عن السفير ما جاوشو، أنقل أيضا صادق التحيات للسفير دولاتر وأشكره على إسهاماته في أعمال المجلس. وأود أيضا أن أتمنى له كل النجاح.

بينما نتكلم، تمرّ عملية السلام في مالي بمنعطف حرج، حيث تواجه تحديات أمنية واقتصادية وإمائية وتحديات أخرى، وتتطلب مساعدة نشطة من المجتمع الدولي. ويمكن للتحديد السلس لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بقوامها الحالي دون تغيير، أن يُسهل الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواصلة مساعدة حكومة مالي وشعبها على المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وفي تعزيز قدراتها الأمنية. ونحن حريصون على ضرورة أن تنفذ البعثة المتكاملة المهام التي أوكلها إليها المجلس تنفيذاً كاملاً وأن تعزز التدابير الرامية إلى زيادة حماية سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لها.

وبما أن الحالة في مالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة في البلدان المجاورة لها وفي منطقة الساحل، نأمل أن يتسنى للبعثة المتكاملة مواصلة دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفقاً لقرارات المجلس.

والصين مستعدة للانضمام إلى أعضاء المجلس الآخرين والمجتمع الدولي في المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في مالي.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

بداية، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لوفد فرنسا على تقديمه هذا القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) بصفته القائم على الصياغة وعلى تعاوّنهم مع جميع أعضاء المجلس خلال المناقشات حياله.

خريطة طريق جديدة تشمل مهام وجداول زمنية واقعية وقابلة للتنفيذ وتتماشى مع النقاط المرجعية الواردة في القرار المتخذ للتو. وبخصوص الحالة في وسط مالي، فإن السيد تيبيلي درامي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي، كان حاضرا في المجلس في ١٢ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8547). وقد أبلغ المجلس بتطورات الوضع في مالي، وأعلن عن سلسلة من التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل التسوية الطويلة الأجل للحالة الحرجة في المنطقة الوسطى من مالي، بما في ذلك على وجه الخصوص وضع الإطار السياسي لإدارة الأزمات في وسط مالي والذي يهدف إلى تنفيذ استجابة كلية تجمع بين النهج السياسية والعسكرية والأمنية.

وبالإضافة إلى هذه التدابير، قام رئيس الجمهورية بتعيين ديونكوندا تراوري، رئيس مالي المؤقت السابق، ممثلاً سامياً لمنطقة الوسط، بهدف توحيد جميع التدابير التي تتخذها الدولة لإعادة إحلال السلام والاستقرار على نحو سريع ودائم في ذلك الجزء من بلدنا.

وبالتوازي مع هذه التدابير، وفي إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل للأزمة في مالي، دخلت عملية تنظيم الحوار السياسي الشامل، التي دعا إليها رئيس الدولة، مرحلتها التشغيلية، وذلك بتعيين شخصيات مالية بارزة يوم ٢٦ حزيران/يونيه، عهد إليها بقيادة الحوار الوطني والإصلاحات السياسية والمؤسسية المرتقبة لهذا الغرض.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، الذي اتخذته المجلس للتو، فإن حكومة مالي بموافقة مجلس الأمن، أولاً، على طلبها بأن تواصل البعثة المتكاملة منح الأولوية الاستراتيجية في ولايتها لدعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر؛ وثانياً، بأن تجعل البعثة المتكاملة دعم مالي وقواتها المسلحة والأمنية أولويتها الاستراتيجية الثانية، بغية كفالة الاستقرار الدائم للوضع في المناطق الوسطى من مالي. وفي هذا

وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسفير فرانسوا دولاتر على لطفه وقيادته وقدرته الفائقة على الاستماع واستعداده لذلك، وكذلك على دعمه المستمر لمالي وبلدان منطقة الساحل. لقد اختار أن يكرس حضوره الأخير في المجلس من أجل مالي. وتعرب مالي عن امتنانها حيال ذلك، وأنا أيضاً ممتن جداً له. ويشرفنا أن نراه هنا في المجلس، وأتمنى له طيب العودة إلى باريس، وكل النجاح في مقر وزارة الخارجية الفرنسية. إنه يغادر نيويورك بعد أن اكتسب صداقة الجميع. وأكرر دعوتي: إن البيوت في مالي رجة دائماً بما فيه الكفاية لاستضافة صديق حقيقي.

تدرك مالي أهمية هذا القرار الذي اتخذته المجلس بالإجماع للتو. وأعلم أن المجلس، بالإضافة إلى تجديد ولاية البعثة لمدة سنة إضافية، قد جدد التأكيد على دعم المجتمع الدولي لمالي وشعبها والتزامه تجاهها بغية مساعدتنا في استعادة السلام والاستقرار الدائمين، مع الاحترام الكامل لسيادة دولة مالي ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية وطابعها الوحدوي والعلماني.

قبل المضي في بياني، أود، لذلك، أن أنقل إلى أعضاء المجلس خالص الشكر من فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، وحكومة مالي وشعبها على القرار المهم للغاية الذي اتخذوه من فورهم. وأود أن أعرب عن امتناني لأميننا العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ولجميع الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، الذين أعلم أنهم يعملون كل يوم في ظل ظروف صعبة للغاية لمساعدة شعب مالي على تحقيق السلام.

أحطت علماً على النحو الواجب بجميع التعليقات والتوقعات العالية التي أعرب عنها أعضاء المجلس للتو، وأعدكم بإبلاغ سلطات بلدي بها بأمانة. ومن جانبنا، أود أن أؤكد للمجلس أن الحكومة، تحت سلطة وقيادة رئيس الجمهورية، ستواصل بلا كلل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر، بطريقة شاملة للجميع، ولا سيما المشاركة النشطة للحركات الموقعة. وتعمل الأطراف المالية بالفعل لوضع

الرئيس: قبل أن أرفع الجلسة، وباعتبارها الجلسة الأخيرة للمجلس في شهر حزيران/يونيه، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد دولة الكويت لأعضاء المجلس ولأمانة المجلس على كل ما قدموه لنا من دعم ومساندة خلال الشهر الجاري. فقد كان شهراً حافلاً، مميزاً، تمكنا خلاله من تحقيق توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الهامة المعروضة أمامنا. وما كان ليتم ذلك لولا العمل الشاق والدعم اللامحدود والإسهامات الإيجابية لكل وفد من وفود المجلس، وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمات المؤتمرات والمتجمعون ومدونو المحاضر وموظفو الأمن.

وباعتبار اليوم آخر أيام رئاستنا، نتمنى التوفيق لبيرو والسداد لرئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه. وقبل أن أرفع الجلسة، وباعتبارها الجلسة الأخيرة لسعادة السفير فرانسوا دولاتر، نتمنى له بالنيابة عن أعضاء المجلس التوفيق والسداد في مهامه القادمة. ومن دون شك سنفتقده في المجلس، وسنفتقد حضوره، ومشاركته الفعالة في أعمال المجلس. فقد كان خير ممثل لفرنسا. وبلا شك، ترك بصمة واضحة في أعمال المجلس، وبلا شك كذلك، فإن التصفيق الحار الذي تلقاه من أعضاء وفده ومن أعضاء المجلس دليل على ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

الصدد، أرحب بإنشاء القطاع العسكري المخصص للبعثة في وسط مالي قبل بضعة أيام. وفيما يتعلق بالاعتبارات الإقليمية، أرحب بقرار توسيع نطاق فوائد الاتفاق التقني لتشمل جميع مناطق انتشار القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

فالولاية التي كلف بها المجلس البعثة المتكاملة للتو تتطلب توفير ما يكفي من الموارد المادية، والمالية والبشرية لتنفيذها. وأعلم أن المداورات جارية في اللجنة الخامسة اليوم لتعبئة الموارد ذات الصلة. وأود أن أوجه نداءً سياسياً. ثمة فرق بين تكليف البعثة المتكاملة بهذه الولاية، وتزويدها بما يكفي من الوسائل لتحقيقها. وبالنيابة عن حكومة مالي، فإنني أدعو بالتالي إلى توفير الموارد اللازمة للبعثة حتى تفي بولايتها. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تقرير الأمين العام الذي من المتوقع أن يصدر في غضون ستة أشهر سيساعد على زيادة الموارد بقدر يتناسب مع الولاية والتحديات القائمة على أرض الواقع.

وفي الختام، بالنيابة عن حكومة مالي وشعبها، أود مرة أخرى أن أشيد بذكرى جميع المدنيين والعسكريين، الأجانب والماليين الذين سقطوا في ميدان الشرف في مالي.